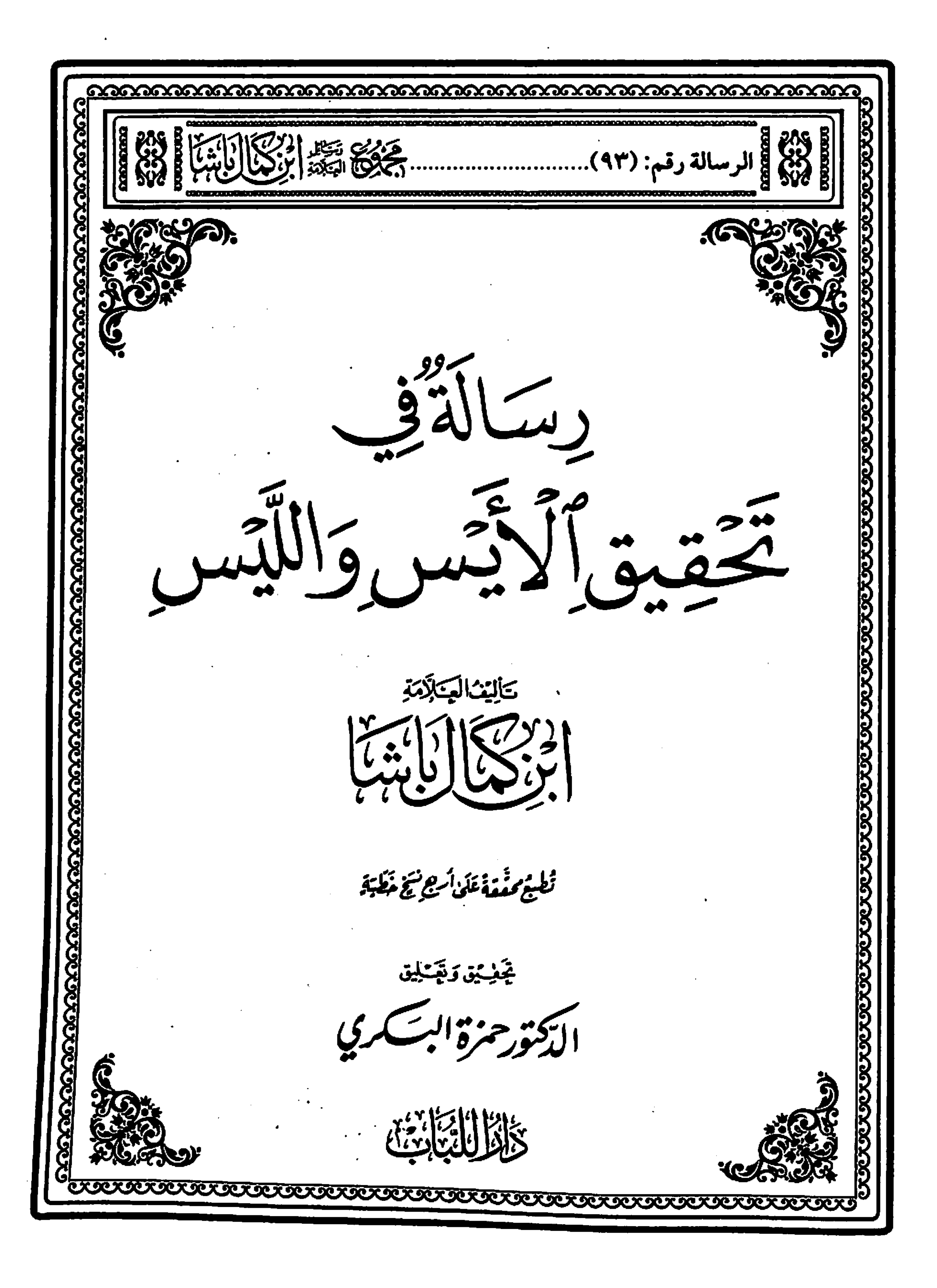


الرسالة رقم: (٩٣)........................مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا

رسالة في تحقيق الأيس والليس

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

تطبع محققة على أصح نسخ خطية

تحقيق وتعليق

الدكتور حمزة البكري

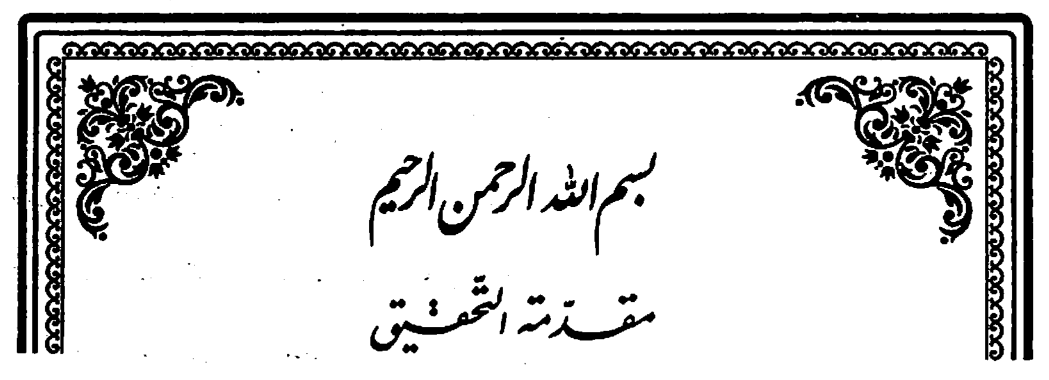
دار اللباب

مكتبة أيا صوفيا (أ)

مكتبة بغدادي وهبي (ب)

مكتبة جامعة إسطنبول (ج)

مكتبة راغب باشا (ر)



الحمدُ لله ذي العزّة والكبرياء، وجَبَ وجودُه فلم تَنَلْهُ شائبةُ عَدَم ولم تَلحَقْه شائبةُ فناء، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خير مَنْ أظلَّتْ الخضراء، وأقلَّت الغَبْراء، سيِّدنا محمَّد إمام الأولياء، ومُقدَّم الأصفياء، وعلى آله الشُّرَفاء، وأصحابه الكرماء، وعلى تابعيهم بإحسان إلى يوم الجزاء.

وبعد:

فهذه رسالةٌ دقيقةُ المغزى، بعيدةُ المَـرْمى، صنَّفها العلامةُ الجامع بين الحِكمةِ والكلام، شيخُ الإسلام، ومفتي الأنام، أحمد بن سليمان بن كمال باشا، المتوفى سنة (٩٤٠هـ) رحمه اللهُ المَلِكُ العلّام، في مسألة الأيس واللَّيس، وهي من خفايا المسائل التي أغفَلَها كثيرٌ من أهل التحقيق، وما تنبَّه لها جماعةٌ من أهل التدقيق.

والرسالةُ صغيرة الحجم، فلا حاجةَ إلى التعريف بمحتواها في هذه المُقدِّمة المُوجَزة.

وهي ثابتةُ النِّسْبةِ إلى المُصنِّف جزماً، فقد ذكرها وأحال عليها في «رسالته في زيادة الوجود»(١)، كما ذكرها حاجِّي خليفة(٢) وعزاها إلى المُصنِّف.

---

(١) كما ذكر المُصنِّفُ مسألة الأيس والليس مختصرةً في بداية «رسالته في بيان معنى الجعل» بما يُشعِرُ باتحاد قائل ذاك الكلام مع مُصنِّف هذه الرسالة. وهذا استئناس، وما ذكرتُه في صُلْب المُقدِّمة صريح غيرُ مُحوِج إلى غيره.

(٢) في «كشف الظنون» (١/ ٨٤٩).

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على أربع نُسَخ خطية، الأولى: نسخة مكتبة أيا صوفيا، ورمزتُ إليها بالحرف (أ)، والثانية: نسخة مكتبة بغدادي وهبي، ورمزتُ إليها بالحرف (ب)، والثالثة: نسخة جامعة إسطنبول، ورمزتُ إليها بالحرف (ج)، والرابعة: نسخة مكتبة راغب باشا، ورمزتُ إليها بالحرف (ر).

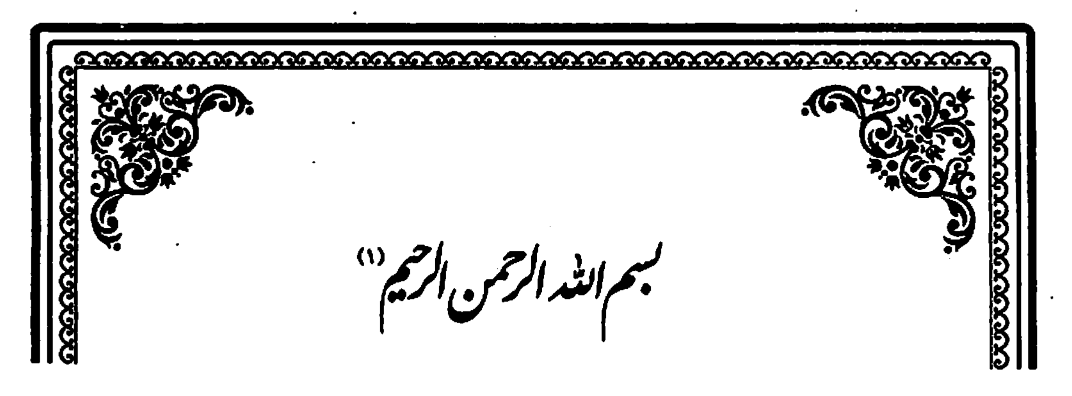
وأما عنوانها فقد خَلَتْ عنه النسخة (ر)، وجاء في (أ) بلفظ: «رسالة الأيس والليس»، وفي (ج) بلفظ: «هذه الرسالة في تحقيق الأيس والليس»، وفي (ب) بلفظ: «رسالة مَرْغوبة في تحقيقِ معنى اللَّيْس والأَيس، للعلّامةِ الرُّوميِّ شمس الدِّين أحمدَ بنِ سُليمانَ بنِ كمال باشا»، وأثبتُّ ما في (ج) لموافقته تسميةَ المُصنِّف لها حيثُ أحال عليها في «رسالته في زيادة الوجود» بلفظ: «رسالتِنا المَعْمولة في تحقيقِ الأيسِ واللَّيْس».

ولعلّ تقديم «الأيس» فيه على «اللَّيْس» من حيثُ الرُّتْبة؛ لِشَـرَفِ الوجود على العدم، وإلّا فمرتبةُ اللَّيْس مُتقدِّمةٌ زماناً على مرتبة الأيس.

والحمدُ لله في البَدْءِ والختام، وصلاتُه وسلامُه على خير الأنام.

المُحقِّق

***



بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمدُ لله المُتوحِّدِ بالوجوبِ والمُتفرِّدِ بالقِدَم، الذي أخرَجَ العالَـمَ إلى نُورِ الأَيْسِ والوجودِ مِن ظُلْمةِ اللَّيْسِ والعَدَم، والصَّلاةُ على مُحمَّدٍ سيِّدِ أولادِ آدم، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ ما تَعاقَبَ الأنوارُ والظُّلَـم.

وبعدُ:

فهذه رسالةٌ مُرتَّبةٌ في تحقيقِ مَعْنى اللَّيْسِ والأَيْس، فإنّه قدِ اشتَبَهَ على كثيرٍ مِنَ الفُضَلاء، حتّى ضَلُّوا فيه عن سَواءِ الطريق، فنقولُ ومِنَ الله التَّوفيق:

اعلَمْ أنَّ المُمكِنَ ـ وهو ما لا يَقتَضي ذاتُه أنْ يكونَ مَوْجوداً ولا أنْ يكونَ مَعْدوماً ـ لَـمّا كانَ صالحاً لأَنْ يَتَوارَدَ عليه الوجودُ والعَدَمُ على سَبيلِ البَدَل، لا جَرَمَ كانَ في حَدِّ نفسِهِ عارياً عنهما، لا بمَعْنى: أنّ واحِداً منهما ليسَ عَيْنَه ولا جُزْءَه؛ إذ لا[2] يَكفي هذا المَعْنى في تَصْحيح تلكَ الصَّلاحيّة، كيفَ ولو كانَ واحِدٌ مِنَ الوجودِ والعَدَمِ لازِماً لِذاتِهِ[3] مِن حيثُ هيَ هيَ، لَـمَا كانَ قابِلاً للآخَرِ صالحاً لأَنْ يَحصُلَ له، مع

---

(١) زاد في (ج): «وبه نستعين».

(٢) سقط من (ب): «لا»، وكذا سقط من «حاشية العطّار» على «شرح المَحَلّي على جمع الجوامع» (٢/ ٤٩٣).

(٣) أي: لذات المُمكِن.

تحقُّقِ المَعْنى المذكورِ حينَئذ. بل بمَعْنى: أنّ ماهِيّةَ المُمكِنِ في حَدِّ ذاتِها ـ وهيَ مَرْتَبةُ مَعْرُوضِيَّتِها للوجودِ والعَدَمِ[١] ـ خاليةٌ عنهما غيرُ مَوْصوفةٍ بواحِدٍ منهما.

ولا استِحالةَ في خُلُوِّ مَرتَبةٍ عَقْليّـةٍ عنِ النَّقيضَيْن، بمَعْنى: أنه ليسَ مُتَّصِفاً[٢] بواحِدٍ منهما[٣] في تلكَ المَرتَبة، إنّما الاستِحالةُ في خُلُوِّ وقتٍ خارجيٍّ عنهما[٤].

وبهذا تَنحَلُّ شُبْهةُ الأشعريِّ في زيادةِ الوُجودِ على الماهيّـة، تَقْريرُها: أنه لو كانَ الوجودُ زائداً على الماهيّـةِ عارِضاً لها لكانَ الماهيّـةُ ـ مِن حيثُ هيَ ـ غيرَ موجودة، أي: كانت في مَرتَبةِ مَعْرُوضيَّـتِها للوجودِ خاليةً عنِ الوجود، فكانت مَعْدومةً[٥]، أي: كانت في المَرتَبةِ المذكورةِ مَوْصوفةً بالعَدَم؛ لاستِحالةِ ارتِفاعِ النَّقيضَيْن، فيَلزَمُ حينَئذٍ اتِّصافُ المَعْدوم[٦] بالوجودِ، وإنّه تَناقُض.

لا بما[٧] ذكرَهُ الفاضِلُ الشَّريفُ في «شرح المَواقِف»، وهو: «أنّ الماهيّـةَ ـ مِن حيثُ هيَ ـ لا موجودةٌ ولا مَعْدومةٌ، بمَعْنى[٨]: أنها ليسَتْ عَيْنَ الوجودِ ولا

---

(١) أي: مرتبةٌ يَعرِضُ عليها الوجودُ والعَدَم.

(٢) سقط من (أ) و(ر): «متصفاً».

(٣) في (ج): «بمعنى: أنه ليس لواحد منهما شيء».

(٤) من قوله: «اعلم أن الممكن» إلى هنا، نقله العطّار في «حاشيته» على «شرح المَحَلّي على جمع الجوامع» (٢/ ٤٩٣).

(٥) في (أ): «معروضة»، وهو خطأ.

(٦) سقط من (ج): «لاستحالة ارتفاع النقيضين، فيلزم حينئذ اتصاف المعدوم».

(٧) على حاشية (ب) و(ر) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «عطف على قوله: «بهذا»، أي: لا تَنحَلُّ تلك الشُّبْهةُ بما ذكره الفاضل. منه».

(٨) في (ر): «لا بمعنى»، وهو خطأ.

عَيْنَ العَدَم، وأنه ليسَ شيءٌ منهما داخِلاً فيها، بل كُلُّ واحدٍ منهما زائدٌ عليها، فإذا اعتُبِرَ معَها الوجودُ كانَتْ موجودةً، وإذا اعتُبِرَ معَها[1] العَدَمُ كانَتْ مَعْدومةً، وإذا لم يُعتَبَرْ معَها شيءٌ لم يُمكِنْ أنْ يُحكَمَ عليها بأنها مَوْجودةٌ أو مَعْدومةٌ. ولا نَعْني به: أنَّ الماهيّـةَ مُنفَـكّةٌ عنهما معاً، حتّى يَلزَمَ الواسِطة»[2]؛ لأنه لا يُجْدي نَفْعاً في دَفْعِ تلكَ الشُّبْهةِ على الوَجْهِ الذي قرَّرْناه.

نعـم، قـولُ صاحِـبِ «المَواقِـف»: «والحـلُّ أنّ الماهيّـةَ ـ مِـن حيثُ هـيَ ـ لا موجـودةٌ ولا مَعْدومـةٌ»[3]، صالـحٌ لأَنْ يُحمَـلَ على ما أسـلَفْناهُ مِنَ التَّحقيـقِ القاطِعِ لِعِـرْقِ الشُّـبْهةِ المذكورة.

وكَـمْ مِـن عائِـبٍ قَـوْلاً صَحِيحاً وآفَتُـهُ مِـنَ الفَـهْـمِ السَّـقيمِ

لا يُقالُ: «إذا لم يكُنْ للماهيّةِ في مَرتَبةِ المَعْروضيّـةِ الوجودُ، لا بُدَّ أنْ يكونَ لها في تلكَ المَرتَبةِ العَدَمُ، وإلّا لَزِمَ الواسِطةُ، وأيضاً لا مَعْنى للعَدَم إلّا سَلْبُ الوجود، فإذا ثبَتَ أنْ ليسَ لها الوجودُ في تلكَ المَرتَبةِ ثبَتَ أنها مَعْدومةٌ فيها».

لأنّـا نقولُ: نَقيضُ وجودِها في تلكَ المَرتَبة: سَلْبُ وجودِها فيها، على طريقِ نَفْيِ المُقيَّد[4]، لا سَلْبُ وجودِها المُـتَّصِفُ ذلكَ السَّلْبُ بكونِهِ في تلكَ المَرتَبة،

---

(١) سقط من (أ) و(ج): «الوجود كانت موجودة، وإذا اعتبر معها».

(٢) «شرح المواقف» للشريف الجرجاني (١/ ٢٤٠)، أو (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩) بحاشيتي السِّيالكوتي وحسن جلبي.

(٣) «المواقف» للإيجي (١/ ٢٤٠)، أو (٢/ ١٢٨) بحاشيتَيه.

(٤) نفيُ المُقيَّد: هو ما يرجعُ انتفاؤه إلى انتفاء قَيْدِه، سواء كان انتفاؤُه بانتفاء مجموع القَيْد والمُقيَّد أو بانتِفاءِ نفس القَيْد فقط، كما في «الكُلِّيّات» لأبي البقاء الكفويّ (ص: ٨٨٩).

ومثالُه: ما زيدٌ أقبَلَ ضاحكاً، وللعرب فيه طريقان: أكثرهما: نفيُ القَيْد، وهو الحال، فيكون الضحكُ =

أعني: النَّفيَ المُقيَّد[1]، فلا يَلزَمُ من انتِفاءِ الأوَّلِ تحقُّقُ الثّاني؛ لبقاءِ احتمالٍ آخَرَ، وهو أنْ لا يكونَ اتِّصافُها بالوجودِ ولا اتِّصافُها بالعَدَمِ في تلكَ المَرتَبَة.

والتَّحقيقُ: أنّ سَلْبَ الوجودِ عن شيءٍ في زمانٍ يَستَلزِمُ الاتِّصافَ بالعَدَمِ في ذلكَ الزَّمان، وإلّا لَزِمَ خُلُوُّه في ذلكَ الزَّمانِ عن طَرَفَي النَّقيضِ، وهو مُحالٌ. أما سَلْبُ الوجودِ عنه في مَرتَبةٍ مُعيَّنةٍ فلا يَستَلزِمُ اتِّصافَه بالعَدَمِ في تلكَ المَرتَبة، على أنْ تكونَ المَرتَبةُ ظَرْفَ الاتِّصاف[2]، فإنّ خُلُوَّ المَرتَبةِ عنِ النَّقيضَيْنِ - بمَعْنى: أنه ليسَ شيءٌ منهما في تلكَ المَرتَبةِ - غيرُ مُحال، بل واقِعٌ، على ما نبَّهتُ عليه فيما تَقدَّم.

ويَشهَدُ لذلكَ شهادةً لا مَرَدَّ لها: أنّ كُلَّ مَعْلولٍ بَسيطٍ مُتأخِّرٌ عن عِلّتِهِ التّامّة، فلا وجودَ له في مَرتَبةِ عِلّتِهِ التّامّة، ولا عَدَمَ له فيها أيضاً، وإلّا يَلزَمُ تخلُّفُ المَعْلولِ عن عِلّتِهِ التّامّة، ضَرورةَ أنّ الوجودَ والعَدَمَ لا يَجتَمعانِ في زمان، فإذا قارَنَ أحدُهما العِلّةَ التّامّةَ يكونُ الآخَرُ في زمانٍ آخَر.

وإذا تحقَّقْتَ أنّ للمُمكِنِ ذاتاً خاليةً عن الوجودِ والعَدَم، في مَرتَبةٍ هيَ مَرتَبةُ أصالتِها ومَعْروضيّتِها لهما، فقد وقَفْتَ على مُرادِ القَوْمِ مِن قولِهم: الإنسانيّةُ مِن حيثُ هيَ إنسانيّةٌ ليسَتْ إلّا الإنسانيّة، وليسَتْ موجودةً ولا معدومةً، ولا واحِدةً ولا كثيرةً، ولا شيئاً مِنَ المُتقابِلات.

= منفيّاً، وزيدٌ قد أقبَلَ غيرَ ضاحك. والثاني: نفيُ القَيْدِ والمُقيَّد، فيكون زيدٌ لم يَضحَك ولم يُقبِل. كما في «البحر المحيط» للزركشي (٣/ ٢٥٥).

(١) النفيُ المُقيَّد: وهو ما سُلِّطَ القيدُ فيه على النفي نفسِه، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فنفيُ الوليِّ والنَّصير مُقيَّدٌ بشرط اتباع أهوائهم.

(٢) في (ب): «طرف الاتصاف»، وهو خطأ، وفي (ر): «ظرفاً للاتصاف»، وهو مستقيم أيضاً.

وعرَفْتَ أنّ قولَ الفاضِلِ الشَّريفِ في شَرْح ما ذُكِرَ[١]: «على مَعْنى أنّ شيئاً منهما ليسَ نَفْسَ تلكَ الماهيّةِ ولا داخِلاً فيها، لا على مَعْنى: أنها ليسَتْ مُتَّصِفةً بشيءٍ منها، فإنها يَستَحيلُ خُلُوُّها عنِ المُتقابِلات؛ إذْ لا بُدَّ لها مِنَ الاتّصافِ بواحِدٍ مِنَ المُتناقِضَيْن»[٢]، تَفْسيرٌ للكلام بغيرِ مَعْناه، وتَنْزيلٌ له على غيرِ مَعْناه، ومَبْناهُ الغُفولُ عن عَدَمِ الاستِحالةِ في خُلُوِّ الماهيّةِ عنِ المُتناقِضَيْنِ في مَرْتَبةٍ مُعيَّنة.

واعلَمْ أنّ أربابَ الحِكْمةِ قد عبَّروا في كُتُبِهم عن حالةِ خُلُوِّ الماهيّةِ عنِ الوجودِ والعَدَمِ في دَرَجةِ أصالتِها ومَرتَبةِ مَعْروضِيّتِها؛ لِكَونِها نَفْياً مَحْضاً[٣] وسَلْباً بَحْتاً، بـ «اللَّيْسيّة»، وأشاروا إلى أنها شأنٌ ذاتيٌّ لها غيرُ مُستَفادٍ مِنَ الغَيْر، حيثُ قالوا للمُمكِنِ عن ذاتِه: «أنْ يكونَ لَيْسَ»، وعن عِلّتِه: «أنْ يكونَ أَيْسَ»[٤].

قالَ المُعلِّمُ الثّاني أبو نَصْرٍ الفارابيُّ[٥] في «الفُصوص»: «الماهيّةُ المَعْلولةُ لها

(١) وهو عبارة: «الإنسانيةُ من حيثُ هي إنسانية ليست إلا الإنسانية».

(٢) «شرح المواقف» للشريف الجرجاني (١/ ٢٨٨)، أو (٣/ ١٨ ـ ١٩) بحاشيتَيه.

(٣) في (ب) و(ر): «صِرْفاً»، والأمر فيه قريب.

(٤) والمعنى المذكور لهاتين اللفظتين له أصلٌ في اللغة، قال الخليل بن أحمد في كتاب «العين» (٧/ ٣٣٠): «تقول العرب: ائتِني به من حيث أيسَ وليسَ، ولم تستعمل «أيس» إلا في هذا، وإنما معناها كمعنى: من حيث هو في حال الكينونة والوجود، و«ليسَ» معناها: لا أيسَ، أي: لا وُجِدَ». وانظر: «لسان العرب» لابن منظور (٦/ ٢٠ و٢١١ ـ ٢١٢)، و«تاج العروس» للزَّبيدي (١٥/ ٤٣٠) و(١٦/ ٤٩٢)، مادة (أيس) و(ليس).

(٥) الفيلسوف الكبير (٢٦٠ ـ ٣٣٩)، وقد تقدَّم التعريفُ به في التعليق على «رسالة في تحقيق المعجزة».

عن ذاتِها: أنْ ليسَتْ، ولها عن غيرِها: أنْ تُوجَد، والأمرُ الذي عنِ الذّاتِ قبلَ[١] الأمرِ الذي ليسَ عنِ الذّات»[٢]. انتهى كلامُه.

ولعَدَمِ التَّنبُّهِ على أنّ مُرادَهم مِنَ «اللَّيْسِ» أمرٌ وراءَ[٣] العَدَم، لا العَدَمُ نفسُه[٤]، ولا ما يَصدُقُ عليه، كيفَ ونفيُه أيضاً مُعتَبرٌ فيه[٥]؟! وأنّ كَوْنَ «اللَّيْسِ» المذكورِ وما يَجْري مَجْراهُ ـ وهو اللاوجودُ ـ عن ذاتِ المُمكِنِ لا يَستَلزِمُ استِحقاقَه لِذاتِهِ أحدَ الطَّرَفَيْن، اعترَضَ عليهم[٦] الإمامُ[٧] تارةً بأنّ المُمكِنَ لا يَستَحِقُّ الوجودَ مِن ذاتِه، ولا يَلزَمُ منه أنْ يَستَحِقَّ اللاوجودَ، فإنّ المُستَحِقَّ

---

(١) قَبْليّةً ذاتيةً لا زمانية، كما سيأتي التصريحُ به في كلام ابن سينا.

(٢) «الفصوص» لأبي نصر الفارابي (ص: ٢٠) مع «شرحه» للأمير إسماعيل الفارابي.

(٣) في (ج): «دواء»، وهو تصحيف.

(٤) قال الأمير إسماعيل الحسيني الفارابي في «شرح الفصوص» (ص: ٢٠): «المُمكِنُ الموجود لـمّا كان وجودُه من غيره، فإذا قُطِعَ النظرُ عن الغير واعتُبِرَ ذاتُه من حيثُ هو لم يكن له وجودٌ قطعاً، وهذا السَّلْبُ ثابتٌ له في حدِّ ذاتِه لازمٌ له من حيثُ هو هو، سواء كان في حالة الوجود أو في حالة العدم، وهو المراد بالعَدَم الذي قيل فيه: إنه مُقدَّم على وجود المُمكِن...، لا أنّ اتصافَه بالعَدَم ـ الذي هو رَفْعُ الوجود، ويستحيلُ اجتماعُه معه ـ من مقتضى ذاته، ليلزم المحال، فإنّ ذلك بيِّنُ البطلان لا يَفُوهُ به عاقل، فضلاً عن عظماء الحكماء».

(٥) أي: ونفيُ العَدَم مُعتَبرٌ في اللَّيْس.

(٦) أي: ولعدم التنبُّه على مُرادِهم المذكور اعترض عليهم... إلخ.

(٧) سقط من (ر): «الإمام»، وفيها على الحاشية: «المُعتَرِض الفاضلُ المولى جلال الدين رحمه الله». والمُراد بالإمام: فخر الدين الرازيّ (ت ٦٠٦)، كما لا يخفى، والاعتراضُ المذكور صحيحُ النِّسبة إليه، وسيأتي توثيقُه، وأما نسبتُه إلى الجلال الدوّاني فتحتاجُ إلى تحقيق، إذ لم أقف عليه في مَظِنَّتِه من «حاشيته» على «شرح التجريد» للقوشيّ، فليُحرَّر.

لِلّاوجودِ هو المُمتَنِعُ، وأُخرى[1] بأنّ المَعْلولَ ليسَ له في نفسِهِ أنْ يكونَ مَعْدوماً، كما أنه ليسَ له في نفسِهِ أن يكونَ مَوْجوداً، ضَرورةَ احتياجِهِ في كِلا طَرَفَي الوجودِ والعَدَمِ إلى العِلّة[2].

وأنتَ بعدَما وقَفْتَ على ما قدَّمْناهُ لكَ، عرَفْتَ أنّ دائرةَ الاعتِراضَيْنِ على الفَهْمِ، لا على المَفْهوم.

ثمَّ إنّه قد انكَشَفَ لكَ مِنَ البيانِ السّابقِ سِرٌّ آخَرُ، وهو: أنّ ما ذُكِرَ في الحُدوثِ الذّاتيِّ مِن مَسْبُوقيّةِ الوجودِ ليسَتْ مَسْبُوقيّته[3] بالعَدَم.

قالَ الشَّيْخُ[4] في «الشِّفاء»: «للمَعْلولِ في نفسِه: أنْ يكونَ لَيْسَ، وله عن عِلّتِه: أنْ يكونَ أَيْسَ، أي: موجوداً، والذي يكونُ للشيءِ في نفسِهِ أقدَمُ عندَ الذِّهْنِ ـ بالذّاتِ لا بالزّمانِ ـ مِنَ الذي يكونُ له عن غيرِه، فيكونُ كُلُّ مَعْلولٍ أَيْساً بعدَ لَيْسٍ بَعْديّةً بالذّات»[5].

وقالَ في «النَّجاة»: «يكونُ لكُلِّ مَعْلولٍ في ذاتِه وأوّلاً: أنه لَيْسَ، ثمَّ عن عِلّتِهِ وثانياً: أنه أَيْسٌ، فيكونُ كلُّ مَعْلولٍ مُحدَثاً، أي: مُستَفيداً للوجودِ مِن غيرِه، بعدَما له في ذاتِهِ أنْ لا يكونَ موجوداً، فيكونُ كلُّ مَعْلولٍ مُحدَثاً في ذاتِه، وإنْ كانَ مَثَلاً في

---

(١) كتب ناسخ (ر) بين السطرَيْن توضيحاً: «وفي تارةٍ أخرى».

(٢) انظر: «المباحث المشرقية» للإمام الرازي (١/ ١٣٤)، و«شرح الإشارات» له (٢/ ٤١١). وانظر للفائدة: «شرح الإشارات» للنَّصير الطوسي (٣/ ١٣٢ ـ ١٣٦)، وبهامشه «المحاكمات بين الإمام والنصير في شرحَي الإشارات» للقطب الرازي التحتاني.

(٣) في (ب) و(ر): «مسبوقية».

(٤) يعني: ابن سينا، المتوفى سنة (٤٢٨هـ).

(٥) «الشفاء» لابن سينا، قسم الإلهيات، (ص: ٢٦٦).

جميع الزّمانِ موجوداً مُستَفيداً لذلكَ الوجودِ عن مُوجِد، فهو مُحدَث، لأنّ وجودَه بعدَ لا وجودِهِ بَعْديّةً بالذّات»[1]. انتَهى كلامُه.

واتَّضَحَ لديكَ منه أنّ صاحِبَ «المَواقِفِ» أصابَ في قولِه: «لا وجودُه ـ أي: لا وجودُ المُمكِنِ ـ مُقدَّمٌ على وجودِهِ بالذّات، وهو الحُدوثُ الذّاتيّ»[2]، وإنْ لم يُصِبْ في تَفْريعِهِ[3] على ما قدَّمَه[4] مِنْ أنّ «المُمكِنَ: لذاتِه[5] غيرُ مُقتَضٍ للوجود، ولغَيْرِه مُقتَضٍ له، وما بالذّاتِ مُقدَّمٌ على ما بالغَيْر»[6]؛ إذْ مُوجَبُ ما قَدَّمَه[7] تَقَدُّمُ لااقتِضاءِ[8] المُمكِنِ لذاتِهِ الوجودَ على اقتِضائهِ إيّاهُ بالغَيْرِ بالذّات[9]، وأينَ هذا ممّا ذكَرَه في مَعْرِضِ التَّفْريع؛ مِن تَقَدُّمِ لاوجودِهِ على وجودِهِ بالذّات؟! وإنّما تَفرُّعُه على ما قَدَّمْناهُ لك، فتَدَبَّر.

وأنّ الفاضِلَ الشَّريفَ[10] أخطأَ في تَفْسيرِه اللاوجودَ بالعَدَم، ثمَّ في قولِهِ[11]:

---

(١) «النجاة» لابن سينا (ص: ٢٥٩).

(٢) «المواقف» للإيجي مع «شرحه» للجرجاني (١/ ٣٧٥)، أو (٤/ ٣) بحاشيتَيه.

(٣) في (أ) و(ب) و(ر): «تعريفه»، وهو خطأ.

وعلى حاشية (ب) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «فيه دَخَلٌ لصاحب «المواقف». منه».

(٤) عازياً له إلى الحكماء، يعني: الفلاسفة.

(٥) قوله: «لذاته» مُتعلِّق بـ«غير مقتضٍ» لا بـ«الممكن»، كما يدلُّ عليه قوله: «ولغيرهِ مقتضٍ له». كما في «حاشية حسن جلبي» على «شرح المواقف» (٤/ ٣).

(٦) «المواقف» للإيجي (١/ ٣٧٤)، أو (٤/ ٣) بحاشيتَيه.

(٧) في التعريف.

(٨) أي: نفي اقتضاء، ولذا لم أُثبت مسافةً بين «لا» وما بعدها.

(٩) قوله: «بالذات» مُتعلِّق بـ«تقدُّم»، أي: هذا التقدُّم بالذات لا بالزمان.

(١٠) أي: واتضح لديك أنّ الفاضل الشريف.... إلخ.

(١١) على حاشية (ب) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «فيه ردٌّ للفاضل الشريف. منه».

«(وهو) أي: تَقَدُّمُ العَدَمِ على الوجودِ بالذّاتِ هو (الحدوثُ الذّاتيّ)»(١).

ولخفاءِ الحالِ عليه في هذا المَقام قالَ: «ويَظهَرُ مِن هذا الكلام أنّ الحُدوثَ الذّاتيَّ عندَهم هو مَسْبوقيّةُ الوجودِ بالعَدَم أيضاً، كالحدوثِ الزّمانيّ، إلّا أنَّ السَّبْقَ في الذّاتيّ بالذّات، وفي الزّمانيّ بالزّمان، وصَرَّحَ بذلكَ بعضُ الفُضَلاء، لكنّه مُشكِلٌ جدّاً، فإنّ العَدَمَ لا تَقَدُّمَ له بالذّاتِ على الوجود، وإلّا لكانَ عِلّةً له أو جُزْءاً(٢) لعِلَّتِه، ولا يُتَصوَّرُ ذلكَ في المُمكِناتِ المُستَمِرّةِ الوجودِ في الأزَلِ عندَهم، معَ كونِها مُحدَثةً حُدوثاً ذاتيّاً»(٣)، فإنّ مَنشَأَ ما ذكَرَه عَدَمُ الفَرْقِ بينَ اللَّيْسِ والمَعْدوم.

فإنْ قُلتَ: إنّ مَسْبوقيّةَ الأَيْسِ باللَّيْسِ تَتَفرَّعُ على زيادةِ الوجودِ على الماهيّة، فإنّه حينَئذٍ لا بُدَّ لها مِن مَرتَبةِ المَعْروضيّةِ للوجود، وهيَ في تلكَ المَرتَبةِ عاريةٌ عنه، على ما نبَّهْتَ عليه في أوّلِ هذه الرِّسالة، ولا دَخْلَ فيه لِكَونِ أحَدِهما بالذّاتِ، والآخَرِ بالغَيْر، فما وَجْهُ تمسُّكِ الشَّيخَيْنِ(٤) بهذه المُقدِّمةِ في بيانِ المَسْبوقيّةِ المذكورة؟

قلتُ: بل له دَخْلٌ تامٌّ في المَطلَبِ المذكور، فإنّه ما لم يَثبُتْ أنّ اللَّيْسَ بالذّاتِ، والأَيْسَ بالغَيْر، وأنّ ما بالذّاتِ سابقٌ على ما بالغَيْرِ سَبْقاً بالذّات؛ لا يَثبُتُ مَسْبوقيّةُ الأَيْسِ باللَّيْس؛ إذْ لم يَثبُتْ بَعْدُ أنّ ما معَ العِلّةِ عِلّةٌ، حتّى يَلزَمَ مِن تحقُّقِ(٥) اللَّيْسِ معَ الماهيّة، حالَ كونِها في مَرتَبةِ المَعْروضيّة، سَبْقُه(٦) بالذّاتِ على الأَيْس.

---

(١) «شرح المواقف» للشريف الجرجاني (١/ ٣٧٥)، أو (٤/ ٣) بحاشيتَيْه.

(٢) سقط من (ب) و(ج) و(ر): «جزءاً»، وأثبتُّها من (أ)، وهو الموافق لِمَا في «شرح المواقف».

(٣) «شرح المواقف» للشريف الجرجاني (١/ ٣٧٥)، أو (٤/ ٣) بحاشيتَيْه.

(٤) على حاشية (ب) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «أبي نَصْرِ الفارابيِّ وابنِ سينا. منه».

(٥) في (أ) و(ب): «تحقيق».

(٦) قوله: «سبقُه» هو فاعل «يلزم» في قوله: «حتى يلزم من تحقيق اللَّيْس...».

فإنْ قُلتَ: كما لم يَثْبُتْ بَعْدُ أنّ ما معَ العِلّةِ عِلّة، لم يَثْبُتْ أيضاً أنّ ما بالذّاتِ مُتقدِّمٌ على ما بالغَيْر؟

قلتُ: ليسَ الكلامُ في ثبوتِهِ، بل في قِيامِ الحاجةِ إليه في هذا المَقام.

والوَجْهُ عندي في بَيانِ تَقَدُّم اللَّيْسِ على الأَيْسِ بالذّاتِ هو أنْ يُقالَ: «إنّ صَريحَ العَقْلِ حاكِمٌ بأنّ المُمكِنَ إنّما استفادَ الوجودَ مِنَ الغَيْرِ لأجلِ أنه ليسَ بموجودٍ في حَدِّ ذاتِه؛ إذْ لو كانَ له وجودٌ في ذاتِهِ لم يُمكِنْ أن يَستَفيدَ[1] الوجودَ مِنَ الغَيْر، وإلّا يَلزَمُ تحصيلُ الحاصِل»[2]، فالوجودُ المُستَفادُ مِنَ الغَيْرِ مُعلَّلٌ باللاوجودِ الحاصلِ في حَدِّ ذاتِه، فثبَتَ أنّ اللَّيْسَ سابقٌ على الأَيْسِ سَبْقاً بالذّات[3].

***

(١) في (ج): «لم يكن مستفيدَ»، وهو مستقيم أيضاً.

(٢) هذا الاستدلالُ مستفادٌ من «شرح الفصوص» للأمير إسماعيل الفارابي (ص: ٢١).

(٣) زاد بعدها في (أ): «تمت الرسالة»، وفي (ر): «قد تَـمَّتِ الرسالة الأَيْسيّة واللَّيْسيّة»، وفي (ع): «والله تعالى أعلم بالصواب».